Journal of Business Economics for Applied Research, Vol. (7), No. (Conference):247-269
Doi: https://dx.doi.org/10.37940/BEJAR.2025.7.1.16

Journal of Business Economics for Applied Research
مجلة اقتصاديات الاعمال للبحوث التطبيقية
ISSN 2709-6475

The Iraqi economy and the problem of economic development: causes and solutions

Ali Nabaa Sayel Alsubaihi[(1)], Mustafa Mohammed Ubaid[(2)], Ahmed Zaki Mohammed[(3)]
AlHuda University College[(1)], University of Fallujah[(2)], Ministry of Oil[(3)]
(1) Ali.nabaa@uoalhuda.edu.iq (2) Mustafa.M.aubed@uofallujah.edu.iq
(3) Ahmedeconomy0991@gmail.com

Key words:
GDP, exports, production environment, economic development.

ARTICLE INFO
Article history:
Avaliabble online | 25 ***May***. 2025

©2025 College of Administration and Economy, University of Fallujah. THIS IS AN OPEN ACCESS ARTICLE UNDER THE CC BY LICENSE.

e.mail cae.jabe@uofallujah.edu.iq

*Corresponding author:
Mustafa Mohammed Ubaid
University of Fallujah

Abstract:
Iraq possesses the factors of production, our human capital and natural resources, through which economic development can be established if the production environment, represented by political and social capital, is studied. The success of development depends on the development of human resources and the development of policies that determine priorities. The problem of the Iraqi economy is its rentierism, the state's inability to diversify the economy, and the weak contributions of economic sectors (except for oil) to the gross domestic product. It is clear that there is no clear philosophy for the economic system, as the constitutional treatment of the economic sectors was incomplete, which led to contradictions between the market mechanism and economic transformation programs, and consequently the loss of wealth and the failure to achieve economic growth. Therefore, effective strategies must be developed that give importance to investments in infrastructure and give priorities to the challenges that hinder the goals of economic development. It is clear from the equation of joint integration that investments and exports contribute positively to the growth of the gross domestic product by (1.08) for the product and (1.02) for exports, and that spending on education and health has a negative impact in the long term by (-0.80) for education and (-0.87) for health care.

Journal of Business Economics for Applied Research, Vol. (7), No. (Conference): 247-269
Doi: https://dx.doi.org/10.37940/BEJAR.2025.7.1.16

الاقتصاد العراقي وإشكالية التنمية الاقتصادية الأسباب والحلول

أ.د. علي نبع صايل الصبيحي
كلية الهدى الجامعة
Ali.nabaa@uoalhuda.edu.iq

م.م. مصطفى محمد عبيد
جامعة الفلوجة
Mustafa.M.aubed@uofallujah.edu.iq

احمد زكي محمد
وزارة النفط
Ahmedeconomy0991@gmail.com

المستخلص

يمتلك العراق عوامل الإنتاج، فلدينا رأسمال بشري وثروات طبيعية يمكن من خلالها إقامة تنمية اقتصادية إذا تم دراسة بيئة الإنتاج والمتمثلة برأس المال السياسي والاجتماعي ونجاح التنمية يعتمد على تنمية الموارد البشرية ووضع سياسات تعمل على تحديد الأولويات، ومشكلة الاقتصاد العراقي في ريعيته وعدم قدرة الدولة على تنويع الاقتصاد وضعف مساهمات القطاعات الاقتصادية (ماعدا النفط) في الناتج المحلي الإجمالي وتبين بعدم وجود فلسفة واضحة للنظام الاقتصادي كون معالجة الدستور للقطاعات الاقتصادية جاءت ناقصة مما أدى إلى حصول تناقضات بين آلية السوق وبرامج التحول الاقتصادي، وبالتالي ضياع الثروة وعدم تحقيق نمو اقتصادي، لذا وجب وضع استراتيجيات فعالة تعطي أهمية للاستثمارات في البنى التحتية وإعطاء اولويات للتحديات التي تعيق أهداف التنمية الاقتصادية، وتبين من معادلة التكامل المشترك أنَّ الاستثمارات والصادرات تساهم بشكل ايجابي في نمو الناتج المحلي الإجمالي بمقدار (1.08) للناتج و(1.02) للصادرات، وأنَّ الإنفاق على التعليم والصحة له أثرٌ سلبيٌ في الأمد الطويل بمقدار (0.80-) للتعليم و(0.87-) للرعاية الصحية.

الكلمات المفتاحية: الناتج المحلي الإجمالي، الصادرات، بيئة الإنتاج، التنمية الاقتصادية.

المقدمة:

العراق يمتلك عوامل الانتاج والخدمة ولدينا رؤوس اموال مالية وثروات طبيعية وآلات ومعدات وعلى الرغم من ذلك لدينا صعوبات متعلقة برأس المال، مثلا الاراضي تعاني من الملوحة، التكنولوجيا تعاني من التخلف، استمرار استنزاف الثروة النفطية لأغراض تشغيلية وليس استثمارية، ومع ذلك لدينا رأس مال اقتصادي ورأس مال بشري يتمثل بالخبرات والتكنولوجيا لكنه ليس بالمستوى المطلوب وممكن على اساسه نقيم تنمية اقتصادية، المعضلة الكبيرة ليس بعوامل الانتاج وإنما في بيئة الانتاج كالفلاح الذي يزرع محصول معين ويؤمّن عوامل الإنتاج (الأسمدة والبذور، الحراثة)، لكنه لم يدرس خصوبة الأرض ويحدث اخفاق في الإنتاج، العراق وفر عوامل الإنتاج والتشريعات لكنه لم يدرس بيئة الإنتاج وتتلخص بيئة الإنتاج بعاملين هما:

1. **رأس المال السياسي:** يتمثل بمفردات الحكم الرشيد التي لم أجد لها تطبيق على أرض الواقع في الحياة السياسية، الديمقراطية ليس لها معنى والمتمثلة بالشفافية، الخبرة، والكفاءة، التخطيط، المسائلة، والمشاركة ولدينا ضعف في تطبيق هذه المفردات.
2. **رأس المال الاجتماعي:** يتمثل بالقيم والعادات الجيدة التي من شأنها تعظيم التضحية والايثار والحفاظ على الصالح العام، لدينا مشكلة المواطنة الصالحة الالتزام بالقيم والعادات الحميدة التي يمثلها الشعب العراقي منذ القدم، لدينا مشكلة في رأس المال الاجتماعي هل اثاره سياسية أم ردود فعل للعملية السياسية هذا الموضوع يحتاج بحث ودراسة، فإذا غاب تطبيق القانون من قبل افراد المجتمع يصعب على العملية الاقتصادية أن تنجز.

عندما اطلع على الادبيات السياسية والاقتصادية بالعالم اكاد اجزم أنَّ ما يميز الدول الفقيرة أو المتطورة هو احترام القانون، ليست الموارد الطبيعية مصدر قوة ورخاء، إذ أنَّ هناك دول لديها

رخاء اقتصادي بسبب الحكم الرشيد واحترام القانون، في العراق مؤشرات الحكم الرشيد أقل من أي دولة أخرى ويصيبكم الحزن ان مؤشرات الحكم الرشيد أقل من نيجيريا حسب مؤشرات البنك الدولي ولا سيما الفساد الإداري والمالي.

العلاقة الاقتصادية بين النمو والتطور وسيادة القانون هي علاقة طردية خطية اعطني كم هي سيادة القانون في دولة ما اعطيك حصة الفرد من الناتج المحلي الإجمالي، إنَّ غياب احترام القانون يؤثر في العملية الاقتصادية، ونرى أنَّ التعاقد مع الشركات الأجنبية في دول الجوار أعلى بكثير من العراق وهذا عامل مهم في ضعف الاستثمار في العراق وهذا العامل سببه الاداء الاقتصادي الحكومي المتمثل في رأس المال الاجتماعي ممثلًا بالقيم والعادات الحميدة ورأس المال السياسي المتمثل بسيادة القانون والشفافية والجودة وكلها متخلفة في العراق، ومثال على ذلك تجربة رواندا تم إقرار دستورها عام 2005 كما في العراق والان تتقدم على العراق إذ أن حصة الفرد فيها تتضاعف ثلاث مرات في ظل تخلف العراق في ذلك.

إنَّ معالجة الدستور للقضايا الاقتصادية جاءت ناقصة ولم تستكمل بالقوانين ذات العلاقة، وكذلك حصول تناقضات بين آلية السوق وبرامج التحول والخصخصة، وعدم وضوح خطط لتنمية القطاعات الاقتصادية مما ترتب على ذلك تبديد للثروات وضياعها وعدم تحقيق نمو ملموس طيلة المدة السابقة.

ويجب اعتماد استراتيجية ملائمة للاقتصاد العراقي تعطي أهمية كبرى للاستثمارات في البنى التحتية وتحديد الموقف من آلية السوق وعملية التحول والنظرة الواقعية نحو دور ومهام القطاع الخاص وتنويع الاقتصاد العراقي لتخفيف أحادية القطاع النفطي وزيادة مساهمة القطاعات الأخرى ومنها القطاع الزراعي والصناعي والسياحي وتنشيط التجارة والتنمية البشرية المستدامة وكل ذلك يؤدي الى تحقيق تنمية اقتصادية.

في ضوء ما تقدم واجه الاقتصاد العراقي العديد من الصدمات الاقتصادية والتي انعكس تأثيرها على الاقتصاد الوطني وكان انتقالها الى داخل الاقتصاد عن طريق قيمة الصادرات والاستيرادات كونها تؤثر في المتغيرات الاقتصادية الكلية ولها آثارا اجتماعية واقتصادية وسوف نقسم البحث الى جانبين، الجانب الأول دراسة الاقتصاد العراقي، والتنمية الاقتصادية، والجانب الثاني تحليل وقياس بعض المؤشرات الكلية للاقتصاد العراقي.

أهمية البحث:

لم تنجح التنمية الاقتصادية في العراق إلّا بتنمية الموارد البشرية وتوفير الأموال اللازمة لها ووضع سياسات تعمل على تحديد الأولويات اللازمة للتنمية الاقتصادية.

مشكلة البحث:

يمتلك العراق موارد متنوعة وإمكانات متاحة إلّا انه يعاني من الريعية وعدم قدرة الدولة على تنويع مصادر الدخل ومحدودية مساهمة القطاع الخاص وعدم وجود فلسفة واضحة للنظام الاقتصادي كما لا توجد علاقة بين الدولة والنشاط الاقتصادي واقتصر دورها على التوجيه، كل هذه العوامل أسهمت في تأخير التنمية الاقتصادية والتي انعكست اثارها على المجتمع ولم يتم تقديم الحلول المناسبة لها، ويمكن ابراز مشكلة البحث بالتساؤل الاتي: ماهي الاثار المترتبة على الريعية الاقتصادية وعدم تنويع مصادر الدخل ومحدودية مساهمة القطاع الخاص وعدم وضوح فلسفة النظام الاقتصادي، وهذا السؤال يقودنا الى تساؤلات فرعية وكما يلي:

1- عدم وجود علاقة بين النشاط الاقتصادي والدولة.
2- ما هو تأثير الظروف الاقتصادية والسياسية والأمنية التي مر بها العراق والتي انعكست آثارها على التنمية الاقتصادية.

فرضية البحث:

استنادا الى أهمية البحث ومشكلته انطلق من البحث الفرضيات الاتية:

1. وضع سياسات واستراتيجيات ملائمة للاقتصاد العراقي وقطاعاته الرئيسة مع توفر بيئة مناسبة من شأنها أن تؤدي إلى تحقيق تنمية اقتصادية واجتماعية تضمن تطور قطاعات الاقتصاد الوطني.
2. قياس بعض المؤشرات الكلية للاقتصاد العراقي والمتمثلة بـ (الدين العام، الاستثمار، ونفقات التعليم، نفقات الرعاية الصحية) باستخدام أنموذج الانحدار الذاتي (ARDL).

أهداف البحث:

ركز البحث على تحقيق الاتي:

1. وضع استراتيجيات فعالة يحتاجها الاقتصاد العراقي بما يضمن تحقيق التنمية الاقتصادية في البلد.
2. حدد البحث التحديات التي تعيق التنمية الاقتصادية بحسب رؤية واقعية متجردة هدفت إلى تحقيق طموحات أبناء الشعب العراقي في الرفاه والرخاء الاقتصادي والحياة الكريمة.

بعض الدراسات السابقة:

1- دراسة (انمار علي) (2024) بعنوان (الصدمات الخارجية وأثرها على التنمية الاقتصادية في العراق للمدة 1990-2020 دراسة قياسية)

استخدمت الدراسة عدد من المتغيرات الكلية لبيان تأثير هذه المتغيرات على التنمية في العراق واستخدم الباحث انموذج (NARDL)، أظهرت النتائج حدوث تغيرات مواتية في أسعار النفط الخارجية بنسبة (1%) سوف تؤدي الى حدوث انخفاض في الناتج المحلي الإجمالي بنسبية (1.152%) وانخفاض البطالة بنسبة (0.312%) وانخفاض النفقات العامة بنسبة (0.46%).

2- دراسة (Algahtani) (2024) بعنوان (تأثير تغيرات أسعار النفط على النشاط الاقتصادي في المملكة العربية السعودية دراسة قياسية)

هدفت الدراسة الى بيان تأثير تغيرات أسعار النفط على قطاعات الاقتصاد الوطني باستخدام انموذج (VECM, VAR) لتفسير التغيرات الاقتصادية القصيرة والطويلة الأجل لعدد من المتغيرات ومنها (أسعار النفط العالمية، الانفاق العام، الميزان التجاري، GDP، الاستثمار)، توصلت الدراسة الى ان تغيرات أسعار النفط لها تأثير كبير على الناتج المحلي الإجمالي وهذا يفسر اقتراب الاقتصاد السعودي من الصفة الريعية، واوصت الدراسة بضرورة تنويع مصادر الدخل وترشيد الانفاق في الإيرادات النفطية واستثمارها في مجالات ذات هدف اقتصادي وتعزيز دور القطاع الخاص في النشاط الاقتصادي.

المبحث الأول دراسة الاقتصاد العراقي والتنمية الاقتصادية

الاقتصاد العراقي من الاقتصادات الريعية المعتمدة على النفط ويتميز بضعف مساهمة القطاعات الأخرى وسوء التخطيط والحروب فضلا عن تراجع الإنتاج الزراعي والصناعي وهذا ما يجعل الاقتصاد يعتمد بدرجة كبيرة على الاستيرادات بسبب عدم مرونة الجهاز الإنتاجي للاستجابة للطلب المتزايد والاعتماد على ايرادات النفط يجعله عرضة للصدمات الخارجية **(الغريري،2022: 26)**.

وهذه الاحداث أدت الى زيادة البطالة والتضخم ومعدلات الفقر وانتشار الفساد في مجمل الأنشطة الاقتصادية مما أثر على التنمية الاقتصادية وخلف تحديات كبيرة على الاقتصاد. **(الصبيحي،2024: 123)**

وفي عام (2003) وما بعده أصاب الاقتصاد تدمير في البنى التحتية كالجسور والمباني وحدوث عمليات سلب ونهب لمؤسسات الدولة وتدهور الوضع الخدمي والصحي والتعليمي، وانعكس ذلك على هيكل الإنتاج والموارد المالية والبشرية مما أدى الى تدهور الاقتصاد وارتفاع مستوى المديونية

Journal of Business Economics for Applied Research, Vol. (7), No. (Conference):247-269
Doi: https://dx.doi.org/10.37940/BEJAR.2025.7.1.16

الخارجية على الرغم من ثرواته النفطية وعملت سلطة الاحتلال على تشجيع الاتجاه نحو اقتصاد السوق بحجة خفض الدين الخارجي ووضع إصلاحات منها قبول شروط البنك الدولي للإنشاء والتعمير الذي أنهك البلد بشروطه **(شندي،2009: 43)**

وقد عملت سلطة الاحتلال على التحول نحو اقتصاد السوق إلّا أنَّ هذا التحول كان عشوائيًا وغير مدروس مما سبب تعثر الاقتصاد كونه يخضع لمركزية الإدارة في كل الأنشطة ويعتمد على عوائد النفط بنسبة تصل الى (95%) من الصادرات الكلية وأي تعثر في أسعار النفط يؤثر على الاقتصاد العراقي سلبا او إيجابا وحدث تأثير سلبي لعدم وجود تخطيط واستثمار للموارد بشكل كفؤ **(الجبوري وحسين،2020: 52)**

أولًا: المقومات الأساسية للاقتصاد العراقي:

1. **الموارد الطبيعية:** يمتلك العراق مساحات واسعة من الأراضي الصالحة للزراعة تقدر بحوالي 12 مليون هكتار يزرع منها 6.6 مليون هكتار والقسم الاخر غير مستغل **(الراوي،2009: 27)** تعتمد الزراعة في الشمال على الامطار اما في مناطق الوسط والجنوب على نهري دجلة والفرات وقد أثرت ملوثات البيئة بعد عام 2003 على القطاع الزراعي مما أدى الى تراجع الإنتاج وتحول البلد من مصدر إلى مستورد **(الصبيحي ومها،2024: 4)**
2. **الموارد البشرية (السكان/ القوى العاملة)**

أ- **السكان:** يتسم المتجمع العراقي بارتفاع معدلات النمو السكاني إذ بلغت معدلات نموه بعد الاحتلال الأمريكي عام 2003 3.3 ووصلت اعلى نسبة للنمو عام 2008 إذ بلغت (7.64) ثم انخفضت عام 2020 لتبلغ (2.61) بسبب ظروف التهجير واحداث العصابات الاجرامية داعش وأزمة جائحة كورونا، وبلغ متوسط النمو المركب (2.73)، ويمكن توضيح ذلك عن طريق الجدول الاتي:

جدول (1) عدد السكان في العراق للمدة (2004-2020)

السنوات	عدد السكان	معدل التغير السنوي %
2004	27139	-
2005	27963	3.04
2006	28810	3.03
2007	29682	3.03
2008	31895	7.46
2009	31664	-0.72
2010	32490	2.61
2011	33338	2.61
2012	34208	2.61
2013	35096	2.60
2014	36005	2.59
2015	35213	-2.20
2016	36169	2.71
2017	37140	2.68
2018	38124	2.65
2019	39128	2.63
2020	40150	2.61

المصدر: وزارة التخطيط / الجهاز المركزي للإحصاء / احصائيات السكان لسنوات متفرقه.

- احتسب معدل التغير في النمو السكاني وفق الصيغة الأتية: $N_t - N_{t-1} / N_{t-1} * 100$

إذ أنَّ: **Nt**: حجم السكان في السنه الحالية، N_{t-1} : حجم السكان في السنه السابقة.

يتضح من الجدول أعلاه أنَّ معدلات النمو السكاني كانت أعلى من المعدل الطبيعي للسكان البالغ (2.1) (البنك الدولي للتنمية) لهذا يجب وضع إجراءات وخطوات تتناسب مع معدلات النمو المتزايد عن طريق تنمية القطاعات الاقتصادية وزيادة الإنتاج بما يتناسب ونمو السكان وتقليل الاعتماد على الخارج للحفاظ على العملة الوطنية واستخدامها في مشاريع تنموية داخل البلد.

ب- **القوى العاملة:** تعد القوة العاملة عنصرًا مهمًا لخلق منافع اقتصادية واجتماعية تساهم في رقي الافراد ووسيلة لتحقيق التنمية الاقتصادية ومصدرها السكان وإنَّ كثرة عدد العاملين في دوائر الدولة وقلتهم في القطاع الخاص، وبلغ متوسط العاملين في القطاع العام للسنوات (2004-2020) (1.77) من القوى العاملة **(عبد اللطيف،2014: 80)**، وإنَّ نسبة البطالة مرتفعة لعدم وجود سياسات منتظمة تستوعب هذه الاعداد، وبلغت نسبة العاملين في القطاع العام (18.1) عام 2020 بينما كانت (24.6) عام 2000 وإنَّ سبب الانخفاض يعود الى عدم دعم الدولة للقطاع الزراعي وارتفاع تكاليف الإنتاج المتمثلة بارتفاع أسعار المستوردات من البذور والاسمدة وارتفاع تكاليف الوقود مما أدى الى تدني نسبة العاملين. أما القطاع الصناعي فقد بلغت نسبة العاملين (20.5) عام 2020 في حين كانت (24.3) عام 2000 وإنَّ سبب الانخفاض يعود الى توقف المشاريع الصناعية وتسريح عدد كبير من العاملين وقد ارتفعت النسبة في عام 2020 بسبب جولات التراخيص مع الشركات الأجنبية. أما قطاع الخدمات فقد ازداد عدد العاملين في هذا القطاع من (52.0) عام 2000 الى (159.3) عام 2020 بسبب زيادة التوظيف في القطاع العام في حين يجب أن تتركز قوة العمل في القطاعات الإنتاجية وليس الخدمية. **(الكعبي،2014: 63).**

ثانيًا التنمية:

التنمية الاقتصادية ضرورة يجب تحقيقها للانتقال من الوضع الاقتصادي المتخلف الى وضع أكثر تقدما ويتم هذا بزيادة الإنتاج والاستثمار ويؤدي الى رفع المستوى المعاشي والوصول الى الرخاء الاقتصادي وتحتاج التنمية الى رؤوس أموال كبيرة لنقل التكنولوجيا التي تساهم في زيادة الإنتاج.

أ- مفهوم التنمية:

التنمية في اللغة: الزيادة والكثرة وتنمية الشيء، وتعني احداث النماء **(ابن منظور،1973: 40)**

التنمية اصطلاحا: جهد مبذول للارتقاء بالدخل الحقيقي للأفراد من خلال استخدام الموارد الطبيعية والبشرية المتوفرة استخداما أفضل لرفع مستوى الدخل القومي بمعدل أكبر من نمو السكان **(سالم،2012: 49)**

وعرّفت أيضا بأنها احداث تغيرات كمية وتحولات هيكلية للارتقاء بمستوى المعيشة وتحسين نوعية الإنتاج بالمجتمع من خلال الاستغلال الأمثل للموارد المتاحة **(القريشي،2017: 18)**

ويُعرَّفها الباحثون: بأنها تدابير وسياسات وإجراءات لتغيير الهيكل الاقتصادي وتحقيق نمو اقتصادي سريع بمعدل أكبر من نمو السكان واستغلال الموارد المتاحة وتنويع الإنتاج بما يساهم في رفع مستوى الدخل لأبناء المجتمع وزيادة الرخاء الاقتصادي.

ب- اهداف التنمية

تهدف التنمية الى رفع المستوى المعاشي للسكان وخلق الرفاه الاقتصادي من خلال الأهداف الاتية: **(المُتيَّم وصلاح،2020: 156)**

1. رفع المستوى المعاشي: لا تعمل التنمية كوسيلة لزيادة الدخل وانما وسيلة لرفع مستوى المعيشة بكل ما يتضمنه التغيير من معنى أي لابد من زيادة مستوى المعيشة بنسبة اعلى من نمو السكان (زيادة متوسط دخل الفرد) ولهذا يعد مستوى المعيشة من الأهداف الاقتصادية للتنمية التي تطمح ان تحققها الدول النامية ومنها بلد الدراسة ويجب ان ترتبط هذه الزيادة بتغيرات هيكل السكان وتوزيع الدخل ووقف النمو المتزايد للسكان نسبيا **(الكعبي،2014: 78).**

2. معالجة التفاوت في توزيع الثروة والدخل: يعد من الأهداف الاجتماعية كون الطبقة الغنية تستحوذ على الثروة والدخل بسبب انخفاض الميل الحدي للاستهلاك لديها عكس الطبقة الفقيرة التي تتميز بارتفاع الميل الحدي للاستهلاك ولهذه يجب تفعيل هذه الأهداف لتحقيق تنمية اقتصادية **(شهاب وعصمت،2010: 42).**
3. تعديل التركيب النسبي للاقتصاد: تهدف التنمية في البلدان النامية الى تغيير الطابع الكلاسيكي والمعتمد على الزراعة كونه وسيلة للعيش ومصدرا للدخل وان سيطرة هذا القطاع يجعلها عرضة للتقلبات الاقتصادية ولاسيما تقلبات الإنتاج والاسعار لذا يجب على هذه الدول تخصيص نسبة من موارد الدولة لأغراض التنمية للنهوض بالصناعة وتطويرها وقيام صناعات جديدة للتخلص من مشاكل القطاع الزراعي **(سالم،2012: 51)**
4. زيادة الدخل القومي: يعد الدخل هدفًا من اهداف التنمية الاقتصادية ويقصد به الدخل الحقيقي لا النقدي والمتمثل بالسلع والخدمات. **(الصبيحي ومها،2024: 14).**

ج- مقاييس التنمية الاقتصادية

التنمية تعني تغيير هيكلي في قطاعات الاقتصاد الوطني ولهذا يواجه الاقتصاديون صعوبات مختلفة بسبب التغيرات النوعية والتي يصعب قياسها بصورة مباشرة وللتعرف على مستويات التنمية من قبل أي بلد من البلدان ولاسيما بلدان الدراسة لابد من وجود مقاييس يتم من خلالها تحديد مستويات التنمية في البلد ومنها. **(عبد اللطيف وعمر،2017: 19)**

1. **مقياس هيكلي:** وفي هذا المقياس يؤكد عدد من الاقتصاديين على نسبة مساهمة القطاعات الاقتصادية في الدخل السنوي وكلما زادت هذه الأهمية بالنسبة للقطاع الصناعي وتناقصت أهمية القطاع الزراعي كلما دل على وجود تنمية متقدمة ومن مؤشرات هذه المعيار هي:
   - الوزن النسبي للناتج الصناعي الى اجمالي الصادرات السلعية.
   - الوزني النسبي للصادرات الصناعية الى اجمالي الصادرات السلعية.
   - نسبة العاملين في القطاع الصناعي الى اجمالي القوى العاملة.
   - نسبة صادرات المنتجات ذات التقنية العالية في اجمالي الصادرات السلعية.
   - نسبة المخرجات الى المدخلات (عناصر الانتاج).
   - الكثافة النسبية لعنصر العمل ويساوي اجمالي الأجور الموزعة في الصناعة مقسوما على القيمة الصافية في الصناعة.
2. **مقياس الناتج والدخل:** يعتمد هذا المقياس على نصيب الفرد من الناتج والدخل الحقيقي وهو ما يعبر عنه بمعدل الدخل الحقيقي، وقد وجهت لهذا المؤشر بعض الانتقادات منها **(العادلي،2010: 26)**

أ- ضعف الأجهزة الإحصائية في الدول النامية متمثلة بعدم دقة إحصاءات السكان وعدم دقة تقديرات الدخل وعدم الاتفاق على بنود تقديرات الناتج وعدم ثبات اسعار الصرف الاجنبية واختلال الاسعار المحلية.

ب- ضعف العلاقة المباشرة بين ارتفاع الدخل وتحسين نوعية الحياة مما يجعل الاعتماد عليه غير دقيق.

3. **مقاييس التبعية الاقتصادية:** يمكن استخدام عدد من المؤشرات التي توضح التبعية الاقتصادية **(الصبيحي ومها،2024: 23)**

أ- مؤشر التبعية التجارية:

- درجة الانكشاف الاقتصادي $= \frac{\text{صادرات + استيرادات}}{\text{الناتج المحلي الاجمالي}} * 100$
- التركيز السلعي للصادرات $= \frac{\text{الصادرات لاهم دولتين}}{\text{مجموع الصادرات}} * 100$

ب- مؤشر البلدان التجارية:

- معدل التبادل التجاري= $\frac{\text{الرقم القياسي لكمية الصادرات}}{\text{الرقم القياسي لكمية الواردات}} * 100$
- عبء الدين الخارجي = $\frac{\text{اقساط الديون +الفوائد}}{\text{قيمة الصادرات}} * 100$

4. **مقاييس اجتماعية:** توضح الخدمات ومستوى التغذية والتعلم والمياه الصالحة للشرب، ويعاني هذ المقياس من تركيبة الرقم القياسي للرفاهية ومكونات الاوزان ويوجد مؤشران للمقاييس الاجتماعية وهي: **(عبد اللطيف وعمر،2017: 20)**

أ- مؤشر نوعية الحياة Physical Quality of Life Index (P.Q.L.T)

يتحدد هذا المؤشر بثلاثة عناصر هي وفيات الاطفال، توقع الحياة عن السنة الأولى للطفل، القراءة والكتابة عن سن (15) سنة ويقيس هذه المؤشر الإنجاز المتحقق لإشباع الحاجات الأساسية ورفع مستوى الرفاهية للسكان ويأخذ متوسط المكونات الثلاثة وكل منها يحمل وزنًا مقداره (33%) ويقيس الإنجاز في مجال التنمية من (1-100) ويمثل (1) المستوى الأدنى و (100) المستوى الأعلى أو الحد الأعلى اعطى لعمر (77) سنة والحد الأدنى اعطى لعمر (28) سنة وضمن هذه الحدود تقع الحياة في كل بلد (القريشي،2007: 25)

ب- مؤشر التنمية البشرية Human Development Index (H.D.I)

يرتب هذا المؤشر البلدان من الصفر وهو مؤشر ادنى وينتهي بواحد وهو المرتبة الأعلى في مقياس التنمية البشرية ويعتمد هذا المؤشر على ثلاثة اهداف هي:

- طول مدة الحياة وتقاس بتوقع الحياة عند الولادة.
- المعرفة وتقاس بمعدل تعليم الكبار ويمثل ثلثين ومتوسط سنوات الدراسة يمثل الثلث الباقي.
- مستوى المعيشة: يقاس بمعدل دخل الفرد الحقيقي المرجح بمعدل القوة البشرية ليعكس تكلفة المعيشة لكل بلد وعند استخدام هذه المؤشرات الثلاثة يتم ترتيب كل بلد الى ثلاثة مجموعات، تنمية بشرية متدنية (0.0-0.5) وتنمية بشرية متوسطة (0.5- 0.79)، وتنمية بشرية متدنية (0.8- 1.0)، وعند كل سعة في هذا المؤشر يقيس المستوى النسبي للتنمية البشرية ويركز على اهداف التنمية وليس وسائلها (قزاتي،2013: 24)

5. **مقاييس الحاجات الأساسية:** يؤكد هذا المقياس على ضرورة توفير الغذاء والماء والمسكن والخدمات وبذلك أصبح مؤشر التنمية هو اشباع الحاجات الأساسية للسكان وتحقيق الرفاهية للمجتمع **(الكعبي،2019: 36)**.

المبحث الثاني: تحليل وقياس بعض المؤشرات الكلية للاقتصاد العراقي

أولًا: تحليل المؤشرات الكلية للاقتصاد العراقي للمدة (2004-2020):

1. **الناتج المحلي الإجمالي:** يعد الناتج المحلي الإجمالي مؤشر مهم للنشاط الاقتصادي كونه يعبر عن قيمة السلع والخدمات المنتجة داخل الاقتصاد ويعد مؤشرا للنمو والاختلال في الاقتصاد لأي بلد من البلدان، وبما انَّ الاقتصاد العراقي يعتمد على النفط بصورة كبيرة مما يعكس ضعف تنوع مصادر الدخل وعدم استقرار ارقام الناتج المحلي الإجمالي لارتباطه الكبير بتغيرات أسعار النفط أو تأثرها بالظروف السياسية والاقتصادية للبلدان المصدرة والمستوردة وكما موضح في الجدول الاتي.

جدول (2) بعض المؤشرات الكلية للاقتصاد العراقي للمدة (2004-2020)

السنة	الناتج المحلي الإجمالي بالأسعار الثابتة (1) مليون دينار	معدل التغير السنوي % (2)	متوسط نصيب الفرد من الناتج المحلي الإجمالي (3) مليون دينار	إيرادات النفط الخام (4) مليون دينار	معدل التغير السنوي % (5)	نسبة المساهمة 1/4 (6)
2004	101788449	-	3750.6	56219967.4	-	55.2
2005	103568449	1.7	3703.7	52063617.6	(7,3)	50.21
2006	109368369	5.6	3796.1	54882462	5,4	50.11
2007	111455813	1.9	3754.9	59018094.5	7,5	52.91

72.71	47,6	87166401.2	3756.1	7.4	119802041	2008
45.1	(35,4)	56231242.7	3936.9	4.0	124659542	2009
51.5	21,6	68401971.5	4085.2	6.4	132731012	2010
51.9	8,4	74185744.8	4280.3	7.5	142696722	2011
52.0	12,9	83805694.2	4708.4	12.8	161066280	2012
49.81	3,1	86435888.5	4937.1	7.5	173273046	2013
52.41	8,5	93811856.9	4970.1	3.2	178951406.9	2014
59.11	15,7	108624648.4	5214.4	2.6	183616252.1	2015
64.8	24,4	135142908.9	5776.5	13.7	208932109.7	2016
64.41	(4.1)	129589085.3	5413.5	(3.9)	201059363.1	2017
63.01	(1,3)	127885395.7	5318.8	0.8	202776268.9	2018
62.81	3.9	133000811.5	5412.7	4.4	211789774.7	2019
61.81	(12.5)	116257013.7	4685.2	(11.1)	188112265.8	2020

المصدر: وزارة التخطيط العراقية / الجهاز المركزي للإحصاء / دائرة الحسابات القومية لسنوات متفرقه. الأرقام بين الاقواس تعني قيم سالبه، نسبة مساهمه النفط في الناتج = قيمه النفط / الناتج * 100

2. درجة الانفتاح الاقتصادي

يعني اعتماد نشاط أي دولة على ظروف السوق السائدة في أسواق التصدير والاستيراد ويوضح مساهمات التجارة الخارجية في تكوين الناتج المحلي الإجمالي وكلما كان هذا المؤشر مرتفع دل على اعتماد الدولة على العالم الخارجي مما يجعل اقتصادها أكثر عرضة للتقلبات الاقتصادية في العالم

ويحسب وفق الصيغة الآتية: $\frac{\text{الصادرات + الاستيرادات}}{\text{الناتج المحلي الاجمالي بالاسعار الثابتة}} * \mathbf{100}$

وهناك علاقة سلبية بين التوسع النقدي غير المتوقع والذي يؤدي الى زيادة التضخم والذي ينعكس على الانفتاح الاقتصادي، ولكون العراق منفتح على العالم بعد عام 2003 وبشكل غير منضبط، بلغ الناتج المحلي الإجمالي (119802041) مليون دينار عام 2008 في حين بلغت الصادرات (79088096.1) مليون دينار وبلغت درجة الانفتاح الاقتصادي (106.29) عام 2008 نتيجة زيادة الصادرات والاستيرادات في العراق وهذا يدل على اعتماد الناتج المحلي بشكل كبير على الصادرات والاستيرادات، فقد انخفضت الصادرات عام 2020 بسبب جائحة كورونا مما انعكس على الناتج والانفتاح الاقتصادي وكما يوضحها الجدول الاتي:

جدول (3) بعض المؤشرات الكلية للاقتصاد العراقي للمدة (2004-2020)

السنوات	الناتج المحلي الإجمالي بالأسعار الثابتة	الصادرات العامة	الاستيرادات العامة	درجة الانفتاح الاقتصادي
2004	101788449	29973683.8	34050969.0	62.89
2005	103568449	39987363.5	45145710.0	82.19
2006	109368369	48810168.1	36914707.8	87.38
2007	111455813	51197828.6	31422753.0	74.12
2008	119802041	79088096.1	48249768.6	106.29
2009	124659542	51514871.8	51326145.0	82.4
2010	132731012	63932912.3	55232658.0	89.7
2011	142696722	96614307.5	60316542.0	109.9
2012	161066280	113245808.4	73980251.4	116.2
2013	173273046	108603660.3	75910914.2	106.4
2014	178951406.9	103798663.8	80008354.8	102.7
2015	183616252.1	67241533.9	68289455.7	73.8
2016	208932109.7	55396091.9	52145112.0	51.4
2017	201059363.1	75239832.9	57333501.0	65.9
2018	202776268.9	109809820.5	67227432.0	78.3
2019	211789774.7	105161759.2	85437915.0	89.9
2020	188112265.8	59866776.4	64384713.6	66.0

المصدر: الجهاز المركزي للإحصاء – دائرة الحسابات القومية – التجارة الخارجية للسنوات 2004 – 2020 المجموعة الإحصائية لسنوات متفرقة.

3- البطالة:

يعد العراق من الدول النامية التي تعتمد على الصادرات وارتفاع أسعار النفط فان خفض الصادرات يؤدي الى خفض دخل الفرد نتيجة انخفاض الانفاق الحكومي مما يسبب مزيدا من الفقر والبطالة ويوضح الجدول (4) معدلات البطالة في العراق خلال مدة البحث.

جدول (4) معدلات البطالة في العراق للمدة (2004-2020)

السنوات	معدل البطالة	معدل التغير السنوي للبطالة %
2004	26.8	---
2005	17.9	(33.2)
2006	17.5	(2.2)
2007	11.7	(33.1)
2008	15.4	31.6
2009	14.9	(3.2)
2010	12.8	(14.0)
2011	11.0	(14.0)
2012	11.9	8.1
2013	12.1	1.6
2014	10.6	(12.3)
2015	13.1	23.5
2016	10.8	(17.5)
2017	13.0	20.3
2018	12.9	(0.9)
2019	12.8	(0.7)
2020	13.7	7.0

المصدر: وزاره التخطيط الجهاز المركزي للإحصاء المجموعة الإحصائية لسنوات متفرقه 2004 – 2020، * الأرقام بين الاقواس قيم سالة.

يوضح الجدول (4) ارتفاع معدلات البطالة في العراق إذ شهدت المدة 2004-2007 ارتفاعًا حادًا في معدلات البطالة بلغت ذروتها عام 2004 وكانت 26.8%. يُعزى ذلك إلى الغزو الأمريكي للعراق عام 2003 وما تلاه من تفكك للمؤسسات الحكومية وتدهور الأوضاع الأمنية، مما أدى إلى توقف العديد من الأنشطة الاقتصادية وفقدان الكثير من فرص العمل. ثم انخفضت البطالة بشكل ملحوظ في عام 2005 و 2007، إذ بلغت (11.7%) عام 2007 وبمعدل تغير سنوي (33.1%) نتيجة لجهود إعادة الإعمار وتحسن الوضع الأمني. أما خلال المدة 2008-2014 فقد شهدت هذه المدة تذبذبًا في معدلات البطالة، مع انخفاض نسبي في بعض السنوات وارتفاع في أخرى. بسبب الأزمة المالية العالمية عام (2008) واثرها على الاقتصاد العراقي، بالإضافة إلى استمرار التحديات الأمنية والسياسية .

في حين شهدت المدة 2015-2020 ارتفاعًا في معدلات البطالة، لاسيما في عام 2015 و 2017، ثم استقرارًا نسبيًا حتى عام 2019 إذ بلغ (12.8) بمعدل تغير سنوي سلبي بلغ (0.7-) ثم ارتفاعًا طفيفًا في عام 2020 لتبلغ (13.7) وبمعدل تغير سنوي (7.0) يُعزى هذا الارتفاع بشكل كبير إلى تدهور الأوضاع الأمنية نتيجة لسيطرة تنظيم داعش على مناطق واسعة من العراق، مما أدى إلى نزوح السكان وتوقف الأنشطة الاقتصادية في هذه المناطق. كما أن انخفاض أسعار النفط العالمية في هذه المدة أثر سلبًا على الاقتصاد العراقي الذي يعتمد بشكل كبير على عائدات النفط.

4- إثر الانتمان المصرفي على التنمية الاقتصادية في العراق

يعد الائتمان المصرفي نشاطا مهمًا لما له من تأثير على الاقتصاد القومي والمصارف وإنَّ سلامة الجهاز المصرفي لا ترتبط بحجم الائتمان الممنوح بقدر ما ترتبط بحسن ادارته وتوظيف الودائع وتحقيق نموًا متوازنًا في البنيان الاقتصادي ويمكن بيان أثر الائتمان على التنمية الاقتصادية في العراق عن طريق الناتج المحلي الإجمالي إذ يتضح من الجدول ارتفاع الائتمان عام 2005 نتيجة اصدار العملة الجديدة وكذلك استقلالية البنك المركزي العراقي واستمرار الائتمان بالزيادة مع زيادة الناتج المحلي الإجمالي ماعدا الأعوام (2016،2017،2018) نتيجة تردي الأوضاع الاقتصادية وزيادة النفقات العسكرية للحرب ضد العصابات الاجرامية (داعش) ثم انخفض الناتج عام 2020 بسبب جائحة كورونا وكذلك ريعية الاقتصاد العراقي. **(هدى،2021: 781)**

جدول (5) أثر الائتمان المصرفي في الناتج المحلي الإجمالي في العراق للمدة (2004-2020)

السنوات	اجمالي الائتمان المصرفي	الناتج المحلي الاجمالي
2004	6.33	101788449
2005	17.17	103568449
2006	26.64	109368369
2007	34.59	111455813
2008	45.87	119802041
2009	51.76	124659542
2010	51.51	132731012
2011	59.37	142696722
2012	72.61	161066280
2013	83.61	173273046
2014	85.03	178951406.9
2015	77.28	183616252.1
2016	70.46	208932109.7
2017	65.60	201059363.1
2018	63.82	202776268.9
2019	76.32	211789774.7
2020	60.91	188112265.8

المصدر: الجهاز المركزي للإحصاء – دائرة الحسابات القومية – التجارة الخارجية للسنوات 2004 – 2020 المجموعة الإحصائية لسنوات متفرقة، *الارقام بين الاقواس تعني قيم سالبة.

ثانيًا: الوسائل التي تؤدي الى تحقيق التنمية الاقتصادية:

سيتم التطرق الى بعض الوسائل المهمة والتي عن طريقها يتم تحقيق التنمية الاقتصادية لأي بلد من البلدان بما فيها بلد الدراسة.

1. **تقليل معدلات البطالة:** أي وضع خطة اقتصادية يتم اعدادها من قبل أي بلد من البلدان تهدف الى رفع المستوى المعاشي للسكان وخفض معدلات البطالة عن طريق ما يأتي **(عثماني وعائشة،2016: 37)**

أ- جلب الشركات الأجنبية للاستثمار واستخدام العمالة وتدريبها عن طريق دمج الطاقات الشبابية العاطلة في برامج التنمية التي تقوم بها هذه الشركات بهدف تأهيل الشباب وزجهم في سوق العمل.

ب- شمولية خطط التنمية للحد من هجرة الايدي العاملة من الريف الى المدينة والتي تسبب بطالة إضافية في المدن.

ت- تفعيل الاستثمار الزراعي وتشجيع سكان الريف بالاندماج مع خطط التنمية الاجتماعية والاقتصادية للحد من البطالة في الريف.

ث- تنويع الاستثمار الاقتصادي في كافة القطاعات مما يؤدي الى خلق فرص عمل إضافية.

ج- تشجيع المشاريع الصغيرة والمتوسطة المدعومة اجتماعيا وتوفير فرص عمل للعوائل وتحسين مدخلاتها.
ح- السماح للعمالة غير المهارة بالهجرة من الدول كثيفة السكان الى دول أخرى لتقليل البطالة وتوفير عملة اجنبية للبلد.

2. التنمية المستدامة للموارد البشرية

هناك ترابط بين تنمية الموارد البشرية والاقتصادية وفق أسس شاملة للتنمية ومنها **(طارق ولجلط،2020: 49)**

- يجب تعبئة الطاقات الاجتماعية للنهوض بالمجتمع من التخلف والفقر والجهل كون الثروة لوحدها لا تحقق تنمية اقتصادية.
- خلق مهارات لأبناء المجتمع ليساهموا في التنمية الاقتصادية بدلا من المهارات الأجنبية.
- تتضمن التنمية شمول الانسان نفسه وليس بإنشاء المعامل والمصانع فقط، وإن أحد أسباب فشل التنمية الاقتصادية في بلد الدراسة هو اعتماده على رأس المال الصناعي والمالي (صادرات النفط)، بعيدا عن رأس المال البشري ولهذا يجب التركيز على التنمية البشرية المستدامة واستمراراها بهدف استغلال الموارد الطبيعية وتطوير الانسان.

3. تطوير القطاع الزراعي باستخدام التكنولوجيا

للتكنولوجيا دورًا مهمًا في تطوير الإنتاج الزراعي ومساهمته في الدخل القومي وفي رفع كفاءة الإنتاج عن طريق الاتي: **(المُتيَّم وصلاح،2020: 174)**

- دخول الوسائل الحديثة الى القطاع الزراعي ليكون مشروعا متكاملا ليس للاستهلاك فقط وانما لتصدير الفائض من الإنتاج.
- مساهمة القطاع الزراعي في تقليل البطالة وتوسيع دائرة العمل وامتصاص القوة العاطلة.
- تطوير الريف وتوزيع الموارد بصورة عادلة وتقليل الهدر في الجهد المبذول بما يساهم في رفع كفاءة الأداء.
- زيادة الانفاق لتطوير البحوث: التطور لا يقاس بما يتملكه البلد من ثروة او قوة عسكرية بل يقاس بالقاعدة العلمية المتوفرة في البلد كونها أداة للتطوير ومؤشر للرقي والتقدم عن طريق فاعليتها في تقديم الخطط التنموية الشاملة لان استثمار الموارد الاقتصادية يعطي عائدا أكبر ولهذا يجب الاهتمام بالمتفوقين دراسيًا ومراكز البحوث العلمية والاقتصادية التابعة للدولة ودعم أصحاب البحوث ماديا ومعنويا والاستفادة من الدورات التدريبية والاعتماد على الطاقات المحلية **(توبين،2004: 8)**

ثالثًا: التحديات التي تواجه تحقيق التنمية الاقتصادية في العراق

عانى الاقتصاد العراقي من تراكمات الأعوام الماضية والتي اعاقت نموه بل أدت الى تراجعه وانهياره ولم يستخدم القائمون على السياسة النقدية والمالية أي معالجات واقعية لها وهناك نوعين من المشكلات التي واجهت التنمية في العراق منها موروثة عن الحقبة السابقة ومنها جديدة برزت على المشهد السياسي خلال مدة البحث ويمكن ايجازها بالاتي:

1. **مشكلة الدستور والنظام الاقتصادي والسياسة الاقتصادية:** الدستور هو عقد اجتماعي بين الحاكم والمحكوم وبين التزامات وواجبات وحقوق كل طرف. ولا يمكن لأي حياة ديمقراطية ان تستمر دون الدستور ولأهمية هذه الوثيقة ينبغي التوافق عليها وتهيئة الشروط اللازمة لها. وبناءً على ما تقدم يجب على النظام الاقتصادي في العراق ان يأخذ المزج بين الحرية الاجتماعية والسياسية والفردية واخراجها من دائرة التناقض عن طريق السياسة الاقتصادية وعبر بنود الدستور والقوانين اللازمة من الباب الاقتصادي **(الدستور،2011: 5)** ولهذا يجب تحديد فلسفة النظام الاقتصادي وتحديد نوع العلاقة بين الدولة والاقتصاد والدور الذي تؤديه الدولة ومؤسساتها المختلفة في إدارة الاقتصاد ودور القطاع الخاص وتضمن الدستور عبر مواده

(22-28) ما يتعلق بالجوانب الاقتصادية المادة (25) تلزم الدولة اصلاح الاقتصاد العراقي بحسب الأسس الاقتصادية الحديثة بما يضمن استثمار كامل موارده وتنويع مصادر الدخل وتشجيع القطاع الخاص وفي هذا النص لم يتم تحديد فلسفة النظام الاقتصادي ولا السياسية الاقتصادية وانما جاء وفق صياغة عامة وغير محددة التوجيه وفي الواقع الفعلي لم نجد ما يشير الى المعالجات الاقتصادية في الدستور.

2. **الاختلال الهيكلي:** الناجم عن هيمنة القطاع النفطي على الناتج المحلي الإجمالي وعلى المتغيرات الاقتصادية الكلية الأخرى على حساب التخلف النسبي لبقية القطاعات الإنتاجية ولاسيما الزراعة والصناعة التحويلية وعدم توظيف الإيرادات المتحققة من القطاع النفطي في قطاعات إنتاجية غير نفطية وقلة الاستثمارات المادية والبشرية لتهيئة المقومات الضرورية لانطلاق الاقتصاد العراقي نمو مسار التنمية.
3. **ضعف الاستقرار السياسي:** ان التغير السياسي الذي حدث في عام 2003 لم تكن لديه القدرة على انهاء الصراع السياسي والاجتماعي على السلطة وتكريس مبدأ التداول السلمي للسلطة نتيجة ضعف الأحزاب السياسية ومنظمات المجتمع المدني جعل عملية المشاركة في السلطة تقوم على أسس طائفية ومكونات قومية وعرقية ودينية وليس على أسس مدنية يتم عن طريقها اختيار موظفي الدولة الكبار لاعتبارات المحاصصة السياسية على حساب التخصص الاكاديمي والكفاءة والنزاهة وشكل هذا العامل تحديًا اسهم في تعميق حالة الصراع والعنف وتعطيل التنمية الاقتصادية **(عبداللطيف وعمر،2017: 5).**
4. **ربط الاستثمار بإيرادات النفط:** أقدمت الحكومات المتعاقبة في مدة البحث بربط الاستثمار بإيرادات النفط دون مراعات المتطلبات التكنولوجية والبشرية المتخصصة مما جعل التخصيصات الاستثمارية الموجهة للأنشطة الاقتصادية متغيرا تابعًا لظروف الموازنة الاتحادية والتي هي بدورها متغيرا تابعا لإيرادات النفط وتبين تجربة العراق الاقتصادية فشل الحكومات المتعاقبة في توظيف الإيرادات المتحققة في توسيع الاستثمار الإنتاجي وتوسيع الطاقات الإنتاجية غير النفطية وتهيئة العوامل الضرورية للانطلاق بالاقتصاد العراقي، لتبني الحكومات تحقيق اقصى قدر من إيرادات النفط دون رؤيا وطنية واضحة واستراتيجية اقتصادية محددة ولهذا أخفقت في تحقيق هدف توجيه الإيرادات النفطية نحو التنوع وزيادة فرص التشغيل وتقليل اعتمادها على إيرادات النفط **(البدري،2006: من دون رقم صفحة)**، وكانت موازنة عام 2016 موازنة تشغيلية وخالية من الجوانب الاستثمارية كون القروض لا تسد العجز فيها بسبب قلة الإيرادات النفطية التي لا تكفي الجانب التشغيلي **(وزارة التخطيط،2016: من دون رقم صفحة).**
5. **فشل السياسات الاقتصادية:** توضح المراجعات الدقيقة للسياسات الاقتصادي في مدة البحث عدم قدرتها على التنويع الاقتصادي مما عمق من مظاهر الاختلال والتشوه الاقتصاد العراقي وأبرزها هيمنة القطاع النفطي وتراجع القطاعات السلعية وفي مقدمتها القطاعين الصناعي والزراعي وقطاع الكهرباء والمياه وتنامي القطاعات الطفيلية فضلًا عن تشوه أسعار الصرف وتشوه نظام الضرائب وهيكل أسعار الفائدة والتشوه الناجم عن عدم الملائمة بين السياسات الكلية وتشوهات توزان الدخل والثروة مما أدى الى تعميق التخلف الاقتصادي والحد من التنمية في البلد **(الربيعي،2008: 58).**
6. **مشكلة البطالة:** للبطالة آثارا سلبية واسعة على المجتمع وتتمثل في ارتفاع معدلات الاعالة وعدم قدرة العائلة العراقية على تلبية احتياجاتها الضرورية وتؤدي البطالة الى توقف معظم الأنشطة الإنتاجية والخدمية باستثناء أنشطة الإدارة العامة للدولة وأجهزتها الأمنية كل هذه العوامل أسهمت في زيادة البطالة وأدت الى ضعف مشاركة المرأة في قوة العمل وهذه البطالة اغلبها بطالة هيكلية ناجمة عن توقف قطاعات الإنتاج الرئيسة وبخاصة قطاعي الزراعة

Journal of Business Economics for Applied Research, Vol. (7), No. (Conference): 247-269
Doi: https://dx.doi.org/10.37940/BEJAR.2025.7.1.16

والصناعة التحويلية والأنشطة الخدمية وبلغت البطالة (22%) عام 2015 حسب احصائية وزارة التخطيط.

7. **مشكلة الفساد المالي والإداري:** أدى الفساد المالي والإداري الى تعطيل التنمية الاقتصادية والتأثير على الجهاز الإداري للدولة والمؤسسات الإنتاجية والخدمية نتيجة لسيطرة عدد من الانتهازيين الذين حولوا الفساد المالي والإداري الى ظاهرة أخطر من الإرهاب وتأثيراتها السلبية على الدولة وبفعل هذه التطورات احتل العراق المرتبة الثانية في مؤشر الفاسد حسب تقارير منظمة الشفافية الدولي (صندوق النقد الدولي،2016).
8. **مشكلة التحول نحو اقتصاد السوق:** تميزت الحقبة السابقة بسيطرة القطاع العام ومركزية التخطيط وعملية اتخاذ القرار وعدم الكفاءة في استخدام الموارد المتاحة والتي سببت مشكلات هيكلية وتبديد الموارد النفطية، وان العراق بحاجة الى دور نشط للقطاع الخاص المحلي والاجنبي بمشاركة القطاع الحكومي وهناك عوامل موضوعية وتحديات تتطلب بقاء الدور الحكومي حاكما للاقتصاد العراقي ومنها: (الفريجي،2005: 69).

أ- صعوبة التخلي عن احتكار الحكومة لموارد النفط والغاز الان وفي المستقبل اذ لايمكن خصخصة الثروات السيادية ومن غير المنطقي الاعتماد على التمويل الخارجي لتطوير هذا القطاع.

ب- صعوبة التخلي عن الحوافز الصناعية المقدمة لمصانع القطاع العام التي تقدم على شكل قروض ميسرة او أراض صناعية بإيجارات رمزية وقد أسهمت هذه الحوافز في تشويه نظام الأسعار وتكريس الاختلال الهيكلي لقطاع الصناعة لصالح الأنشطة الاستهلاكية المعوضة عن الاستيراد وعلى حساب تخلف الأنشطة التصديرية والإنتاجية.

ت- صعوبة التخلي عن دعم القطاع الزراعي كونه يعتمد أساسيا على الجهد الحكومي لحاجة هذا القطاع الى اقامة العديد من السدود والخزانات وانشاء شبكات الارواء.

ث- صعوبة التخلي عن دعم قطاع الكهرباء لحاجة هذا القطاع الى استثمارات ضخمة من الصعب أن ينفذها القطاع الخاص المحلي أو الأجنبي بمفرده لتحقيق التحول من الاقتصاد الشمولي الى اقتصاد السوق يتطلب تحقيق جملة من الأهداف وهي: **(غنيم،2005: 11)**

أ- معالجة العجز المزمن في الموازنة الاتحادية نتيجة عدم استقرارها واعتمادها على جانب واحد (القطاع النفطي) وكذلك الدعم المقدم للمنشآت الخاسرة.

ب- إعادة توزيع الأدوار للقطاعين العام والخاص مع إعطاء ارجحية للقاطع الخاص.

ت- خلق مناخ استثماري محلي والعمل على جذب الاستثمارات الأجنبية.

ث- الكفاءة في استغلال الموارد الاقتصادية عن طريق التسعير المناسب لكل مورد ولعناصر الإنتاج ولاسيما النقد الأجنبي (سعر الصرف).

ج- تطوير السوق المالية وتنشيطها وتفعيل دور الأنشطة الخدمية.

ان التحول نحو اقتصاد السوق لا يعني عدم تدخل الدولة في النشاط الاقتصادي بل يجمع الاقتصاديين بضرورة بقاء الدولة عن طريق استخدام سياسة محفزة للسوق تهدف الى زيادة إنتاجية وكفاءة وتنافس المنتجين لغرض زيادة مساهمة القطاعات الاقتصادية المختلفة فضلا عن تركيزها على الأنشطة التي لا يتم تحقيقها الا عن طريق الدولة ولهذا فان دور الدولة ضروري جدا في ظل نظام السوق.

9. **مشكلة ضعف الدولة:** تعرضت أجهزة الدولة العراقية في مدة البحث الى فوضى إدارية ساهمت في تكريسها إدارة الاحتلال وتلاها ضعف في كفاءة الوزارات والأجهزة الحكومية التي توالت على الحكم كونها انبثقت من عملية المحاصصة وماتطلبته من تغليب للاعتبارات الطائفية على حساب اعتبارات التخصص والكفاءة والنزاهة والتي أدت الى حرمان الكوادر والكفاءات الفنية والإدارية من فرصة تولي تلك المناصب وقادت هذه الظواهر الى تكريس ظاهرة الدولة الرخوة والتي تعاني من ترهل جهازها الإداري وعدم القدرة على القيام

باختصاصاته ومهامه الرئيسة ووقوعه ضحية لعدم الكفاءة وانتشار الفساد والمحسوبية وانحراف بعض موظفي الدولة للكسب غير المشروع مستغلًا وظيفته والخضوع لأصحاب النفوذ وانعدام الرؤية والتخطيط المحكم وغياب السعي للمصلحة العامة ومن آثار الدولة الرخوة هو اصدار القوانين وعدم السعي لتطبيقها وتغليب مصلحة الجهة الحاكمة على مصلحة الشعب وهذا النمط في الدولة شكل تحديا امام جهود التنمية الاقتصادية لذا يتطلب اتخاذ خطوات إصلاحية شجاعة لتنفيذها وتقليص وظائفها غير الضرورية والتركيز على رفع كفاءة القائمين عليها وحسن اختياره، وتنفيذ القوانين بصرامة وعدالة ومحاربة اشكال الفساد **(الدوري،2005: 11).**

رابعًا: الحلول المقترحة لقيام التنمية الاقتصادية في العراق

1. على السياسة الاقتصادية ترتيب الأولويات الاستثمارية وإعطاء قطاع البنى التحتية الأولوية كونه أكثر تضررا وهو مفتاح التطور لكل القطاعات الاقتصادية وللتنمية عموما.
2. الموقف من آليات السوق وآثار التحول وهذا يتطلب قبول المجتمع والدولة معا بنوع من نظام السوق وجهاز الثمن (الاسعار) وخلق حالة من التوافق بين تطور وأداء القطاع الخاص والدولة ثم تبدأ الدولة بالتخلي التدريجي عن بعض المشاريع التي لا ترتبط بالسيادة العامة.
3. النظرة الواقعية نحو القطاع الخاص: إنَّ تنمية القطاع الخاص وتطويره له أهمية خاصة كون القطاع الخاص حاضرًا في المشهد الاقتصادي الحالي ولا يمكن حذفه اطلاقا.
4. العمل على تنويع الاقتصاد العراقي وعدم الاعتماد على قطاع النفط لزيادة مساهمة القطاعات الأخرى وتنويع المصادر المالية عن طريق القطاعات الإنتاجية ورفع كفاءة القطاع النفطي باستخدام المعايير التجارية وتفعيل نشاط القطاع الخاص في القطاعات الإنتاجية كثيفة العمل لغرض الساهمة في تقليل معدلات البطالة.
5. التقليل من دور الدولة في النشاطات الاقتصادية وخصخصة المؤسسات والشركات العامة وهذا الهدف يساهم في تفعيل دور القطاع الخاص وتقوية النظام المالي والمصرفي وتعزيز دور المؤسسات الحكومية وزيادة فاعليتها عن طريق تأسيس اطار ملائم لقواعد تنظيم النشاط الاقتصادي وسيادة القانون.
6. وضع استراتيجيات للتنمية الزراعية كون العراق يمتلك مقومات أساسية عن طريق الاتي:
   - توفير مساحات صالحة للزراعة.
   - وفرة الموارد المائية.
   - وجود سوق واسعة وعدد سكان كبير وبالتالي توفر الطلب الكلي على الإنتاج الزراعي.
7. وضع استراتيجية للتنمية الصناعية: التصنيع هو حجر الزاوية في تحقيق تنمية اقتصادية بما يمتلك من مقدرة للتنوع والمرونة للتحرك من قطاع أو فرع صناعي الى آخر كاستجابة للتغيرات الاقتصادية الداخلية والخارجية ولهذا تعد تنمية القدرات الإنتاجية عاملا مهما في تحقيق التنمية وهذه الاستراتيجية تتطلب ما يلي: **(سالم،2012: 73)**
   - تشجيع المواطنين لاقتناء المنتج المحلي بدلا من الأجنبي.
   - عدم التسرع بأسلوب الخصخصة وان تتم هذه العملية تحت رقابة مشددة من قبل الدولة لتجاوز أخطاء التحول السريع وغير المدروس.
   - مشاركة المستثمرين في تأهيل المنشآت التي هي بحاجة الى مبالغ كبيرة وخبرات وتقنيات عالية لا يتمكن القطاع الخاص من القيام بها بوحده.
   - منح القطاع الخاص الاعفاء الضريبي الذي يتمتع به المستثمرين في قانون الاستثمار ولمدة (10-15) سنة ومنح القروض وبفوائد منخفضة ولمدة زمنية لتحديث المعامل والمصانع وفتح باب التدريب والتأهيل عن طريق ايفادهم الى الخارج أو جلب المدربين الى البلد **(سالم،2012: 73).**

- تحديد دخول البضائع المصنعة الى العراق والتي من الممكن انتاجها محليا ووضع رسوم جمركية على المنتجات المصنعة بالكامل التي تدخل الأسواق المحلية اسوة بالرسوم في البلدان الأخرى المجاورة.
- تشجيع الاستثمار بشكل حقيقي وجذب رؤوس الأموال العراقية المهاجرة وكذلك رأس المال الأجنبي ضمن أولويات الاستثمار الوطني وتذليل الصعوبات وتهيئة القوانين المناسبة لحمايتهم.

8. وضع استراتيجية للتنمية السياحية في العراق: تعد السياحة موردا ماليا إضافيا لقطاعات اخرى وأحيانا المورد الأساس لبعض الدول ولها دور في تحسين موازين المدفوعات وتوفير فرص عمل جديدة تساهم في حل مشكلة البطالة وتوفير فرص استثمارية ولها دور في توفير العملات الأجنبية التي تساهم في توسيع القاعدة الإنتاجية لزيادة مصادر الدخل ونشر الثقافة والوعي. وتعد السياحة أحد اهداف التنمية الاقتصادية والاجتماعية الشاملة لأي بلد **(الراوي،2005: 460)**، ومن الممكن تنشيط التنمية السياحية من خلال الاتي:

أ- وضع استراتيجية واضحة المعالم حول السياسة وافاق تطورها في المجالات الاقتصادية والاجتماعية والدينية.

ب- إعطاء التنمية السياحية أهمية كبيرة في خطط التنمية ووضع التخصيصات المالية المناسبة لتطوير المشاريع السياحية المنجزة والمشاريع المقترح إنجازها.

ت- انشاء مؤسسات تعليمية تعنى بالسياحة ووضع برامج للتدريب السياحي والفندقي لرفع مستوى الخدمات المقدمة.

ث- الاستفادة من خبرات الدول الأخرى وإدخال التقنيات الحديثة في إدارة المنشآت السياحية.

ج- الاهتمام بالإعلام السياحي والترويج له ويبدأ ذلك عن طريق توثيق معالمنا السياحية ووضع الدليل السياحي وتوزيعه عن طريق السفارات والملحقات الثقافية والاعلانات التجارية.

ح- وضع استراتيجية للتنمية البشرية المستدامة في العراق، وتعني التنمية المستدامة بأنها تلبية احتياجات الحاضر دون التأثير على مقدرات الأجيال القادمة على الوفاء باحتياجاتهم وعدم الحاق الضرر بالبيئة. **(الهيتي،2010: 17)** وللتنمية ثلاثة أبعاد هي (البيئة، والمجتمع، والاقتصاد) ومحصلة الجمع بين التنمية البشرية والتنمية المستدامة تأتي الولادة الجديدة لنهج التنمية البشرية المستدامة كونها تزيد النمو الاقتصادي وتوزع العوائد توزيعا عادلا وتعطي الأولوية للفقراء وتوسيع نطاق اختياراتهم وفرصهم، ومن متطلباتها القضاء على الفقر، خفض معدلات النمو السكاني، والعدالة في توزيع الموارد والموجودات، وخلق بيئة سكانية متعلمة صحية ومدربة لكي يتحول النمو الاقتصادي الى وسيلة لتحقيق التنمية البشرية المستدامة ينبغي توفر بعض الشروط ومنها **(البستاني،2009: 9).**

أ- توسيع قاعدة الدخول والثروات عن طريق إيجاد فرص كافية وسريعة للعمل المنتج.

ب- تحقيق تنمية اجتماعية رصينة.

ت- حماية البيئة من آثار التلوث وتفعيل دورها في حماية المتجمع.

ويعد التعليم من أعمدة الاقتصاد المعرفي وهو المفتاح لإعطاء دفعة للتنمية الاقتصادية ويتطلب نظاما مرنا يبدأ من التعليم الأساس لتطوير المهارات التقنية وتشجيع التفكير الخلاق والابتكار، وإنَّ وجود طاقة بشرية مؤهلة لها القدرة على استخلاص المعلومات ومعالجة تحويلها الى معرفة وهذا يتطلب نظام تعليمي قوي وفعال يتمتع بمخرجات عالية الجودة.

9. نشر الوعي الادخاري وتشجيعه ووضع الخطط التي تقوم على أسس تربوية وإعلامية من أجل تعزيز الادخار والاستثمار في المدارس والجامعات.

10. خلق منشآت ادخارية يتم عن طريقها تنمية قطاعات اقتصادية ذات جدوى عالية، وقد اثبتت احدى الدراسات المتعلقة بأثر الادخار في النمو الاقتصادي في البدان النامية بأن زيادة

الادخارات لمدة ثلاثة سنوات ستؤدي الى خفض الطلب الكلي للاستثمارات والتضخم والنمو الاقتصادي في الأمد القصير وسيحدث نموًا كبيرًا في الأمد الطويل (**الصبيحي ومها،2024: 137**)

خامسًا: قياس المتغيرات الكلية للاقتصاد العراقي للمدة (2004-2023) باستخدام انموذج (ARDL)

تعد النماذج القياسية أداة من أدوات التحليل الكمي وتساعد في معرفة حقيقة المتغيرات الاقتصادية ومدى ارتباطها ببعضها وتأثر كلًا منها بالأخر وتم استخدام انموذج الانحدار الذاتي للفجوات الزمنية المتباطئة (ARDL) لدراسة التأثيرات القصيرة والطويلة الأمد لكلًا من (الدين العام DEPT، الاستثمار INV، نفقات التعليم SED، نفقات الرعاية الصحية SHE، والصادرات X) على الناتج المحلي الإجمالي (GDP). وتم تحديد الانموذج المختار بناءً على معيار أكايكي (AIC)، بما يضمن اختيار التباطؤ الأمثل ولكون الانموذج يحتاج مدة زمنية لا تقل عن عشرين مشاهدة تم اخذ المدة الزمنية في الجانب القياسي (2004-2023) أي إضافة ثلاثة سنوات لم يتم استخدامها في الجانب التحليلي لتجاوز تجزئة المدة الزمنية إلى مشاهدات ربع سنوية وبالتالي التقليل من فاعلية التحليل ودقته، وتم اختيار هذا الانموذج لقوته في تحليل العلاقات بين المتغيرات الثابتة وغير الثابتة وقدرته على توفير رؤى وتحليلات موثوقة حول توزان المتغيرات الاقتصادية في الامدين القصير والطويل.

1. **نظرة عامة على الانموذج والمتغيرات**

يهدف الانموذج المقدّر إلى تحليل المحددات الرئيسة للتنمية الاقتصادية في العراق باستخدام الناتج المحلي الإجمالي كمتغير تابع والمتغيرات المستقلة الاتية:

$$GDP = DEPT + INV - SED - SHE + X \dots \quad (1)$$

DEPT: الدين العام
INV: النفقات الاستثمارية
SED: الإنفاق على التعليم
SHE: الإنفاق على الصحة
X : الصادرات

2. اختبار جذر الوحدة (تحليل الاستقرارية)

لضمان صحة تحليل السلاسل الزمنية، تم اجراء اختبارات ADF وPP على كل من المستوى والفرق الأول كما هو موضح في الجدول (6). وتشير النتائج إلى:

عند المستوى: جميع المتغيرات غير ثابتة (القيم الاحتمالية > 0.05)، مما يعني أنها تتبع اتجاهًا عشوائيًا.

عند الفرق الأول: تصبح جميع المتغيرات ثابتة (القيمة الاحتمالية 0.05> p)، مما يؤكد تكاملها من الدرجة الأولى I(1).

وبما أن جميع المتغيرات هي I(1) ، فيجب اجراء اختبار التكامل المشترك لتحديد ما إذا كانت هناك علاقة توازن طويلة الأجل.

3. اختبار التكامل المشترك لجوهانسن:

تشير نتائج الاختبار الموضحة في الجدول (7) إلى معادلتان للتكامل المشترك عند مستوى 5%.

وهذا يعني أنه على الرغم من التقلبات قصيرة الأجل، توجد علاقة توازن طويلة الأمد بين الناتج المحلي الإجمالي والدين العام والاستثمار والتعليم والصحة والصادرات.

وبما أن المتغيرات متكاملة، فيمكن استخدام انموذج ARDL لالتقاط كلًا الديناميكيات طويلة الأمد وقصيرة الأمد.

جدول (6) نتائج الانموذج المقدر

Variable	Coefficient	Std. Error	t-Statistic	Prob.
GDP(-1)	0.2219	0.2481	0.8944	0.0720

DEPT	1.2852	0.6595	1.9489	0.0871
DEPT(-1)	-0.9513	0.6864	-1.3859	0.0319
INV	1.0125	0.2742	3.6930	0.0061
INV(-1)	0.4308	0.3828	1.1254	0.2930
S_ED	-1.2337	0.1360	-9.0685	0.0000
S_ED(-1)	0.6111	0.3135	1.9493	0.0871
S_HE	0.1574	0.3531	0.4458	0.0675
S_HE(-1)	-0.7672	0.2593	-2.9586	0.1182
X	0.1855	0.3188	0.5818	0.0767
X(-1)	0.6075	0.3967	1.5313	0.0642
C	7.8338	6.3501	1.2336	0.2524

المصدر: اعداد الباحثين بالاستناد الى مخرجات برنامج Eviews

جدول (7) الاختبارات الاحصائية للانموذج

Statistic	Value
R-squared	0.9914
Adjusted R-squared	0.9795
Akaike Information Criterion (AIC)	-1.4254
Schwarz Criterion (SC)	-0.8279
Log Likelihood	26.2536
Durbin-Watson Statistic	2.6761
F-statistic	83.4331
Prob(F-statistic)	0.000001

المصدر: اعداد الباحثين بالاستناد الى مخرجات برنامج Eviews

يشير معامل R^2 المرتفع (0.9914) ومعامل R-squared المعدل (0.9795) إلى القوة التفسيرية للأنموذج، مما يؤكد أن المتغيرات المستقلة المختارة مسؤولة عن معظم التغاير في الناتج المحلي الإجمالي للعراق. وتشير إحصائية ديربن واتسون بأن (2.67) الى عدم وجود ارتباط ذاتي في البواقي.

4. انموذج ARDL طويل الاجل واختبار الحدود:

جدول (8) نتائج التكامل المشترك في الأمد الطويل

Variable	Coefficien	Std. Error	t-Statistic	Prob.
DEPT	0.429136	0.55839	0.768524	0.0643
INV	1.854968	0.400232	4.634733	0.0017
S_ED	-0.80004	0.238456	-3.35509	0.11
S_HE	-0.78369	0.629398	-1.24514	0.2483
X	1.019138	0.668348	-1.52486	0.07658
C	10.06789	9.244686	1.089046	0.3078

المصدر: اعداد الباحثين بالاستناد الى مخرجات برنامج Eviews

- معادلة التكامل المشترك في الأمد البعيد:

$$GDP = 0.43\ DEPT + 1.86\ INV - 0.80\ S_{ED} - 0.78\ S_{HE} + 1.02\ X \ldots \quad (2)$$

توضح هذه المعادلة أن الاستثمار والصادرات تساهم بشكل إيجابي في نمو الناتج المحلي الإجمالي، في حين أن نفقات التعليم والرعاية الصحية لها تأثيرات سلبية في الأمد البعيد.

- **اختبار الحدود للتكامل المشترك**

تم اجراء اختبار حدود F لتقييم وجود علاقة طويلة الأمد بين المتغيرات وتم تلخيص النتائج وكما يلي.

Test Statistic	Value	10%	5%	1%
F-statistic	5.2188	2.407	2.910	4.134

المصدر: اعداد الباحثين بالاستناد الى مخرجات برنامج Eviews

نظرًا لأن إحصاءة F المحسوبة (5.2188) تتجاوز القيمة الحرجة للحد العلوي، لذا تم رفض الفرضية الصفرية التي تنص على عدم وجود علاقة طويلة الأمد، مما يؤكد وجود توازن مستقر طويل الأمد بين المتغيرات.

5. التحليل الاقتصادي للآثار المحتملة على السياسات:

- **الدين العام (DEPT):** تشير النتائج إلى أن الدين له تأثير إيجابي قصير المدى على الناتج المحلي الإجمالي ولكن له تأثير سلبي طويل المدى، مما يجب أن يتم توجيه الاقتراض الحكومي بشكل استراتيجي نحو الاستثمارات الإنتاجية لمنع الآثار السلبية طويلة المدى.
- **الاستثمار (INV):** الاستثمار هو المحرك الرئيسي لنمو الناتج المحلي الإجمالي في الأمدين القصير والطويل، مما يدعو الى استخدام الاستثمار لتعزيز البنية التحتية والاستثمارات الصناعية، وجذب الاستثمار الأجنبي المباشر (FDI) لدعم التوسع الاقتصادي طويل المدى.
- **نفقات التعليم والرعاية الصحية (S_ED وS_HE):** تظهر نفقات التعليم والرعاية الصحية تأثيرات سلبية طويلة المدى على الناتج المحلي الإجمالي، الامر الذي يُظهر ضرورة تحسين الكفاءة في الإنفاق على التعليم والرعاية الصحية، وضمان تخصيص الأموال للمجالات ذات التأثير العالي مثل التدريب المهني والتعليم الرقمي والرعاية الصحية الوقائية.
- **الصادرات (X):** تساهم الصادرات بشكل إيجابي في الناتج المحلي الإجمالي، ولكن تأثيرها ليس كبيرًا بسبب عدم تنويع الصادرات مما يدعوا الى تنويعها إلى ما هو أبعد من النفط من خلال تعزيز قطاعات التصنيع والزراعة والتكنولوجيا.

جدول (9) اختبار التوزيع الطبيعي للمتغيرات

	DEPT	GDP	INV	S_ED	S_HE	X
Mean	1.12E+08	1.33E+08	10880308	4410611	2221754	57012714
Median	95022947	1.17E+08	8118585	2728653	1789216	51315802
Maximum	2.32E+08	2.09E+08	40380749	10373294	4930391	1.13E+08
Minimum	54163847	66335848	81177	68992	33896	9636521
Std. Dev.	55349023	42151383	11014865	4075371	1779255	32473859
Skewness	0.845265	0.403238	0.980261	0.275453	0.046416	0.368657
Kurtosis	2.500337	2.055148	3.435749	1.364049	1.441415	1.90154
Jarque-Bera	2.848595	1.414555	3.697396	2.607354	2.133079	1.604392
Probability	0.240678	0.492985	0.157442	0.271532	0.344198	0.448343
Sum	2.46E+09	2.93E+09	2.39E+08	92622824	46656826	1.25E+09
Sum Sq. Dev.	6.43E+16	3.73E+16	2.55E+15	3.32E+14	6.33E+13	2.21E+16

المصدر: اعداد الباحثين بالاستناد الى مخرجات برنامج Eviews

جدول (10) اختبار التوزيع الطبيعي للمتغيرات بعد اخذ اللوغارتيم

	LDEPT	LGDP	LINV	LS_ED	LS_HE	LX
Mean	18.4253	18.65794	15.13064	14.39651	13.8694	17.6683
Median	18.36847	18.58052	15.89158	14.81932	14.39729	17.7535
Maximum	19.26143	19.15752	17.51386	16.15475	15.41093	18.54424
Minimum	17.80752	18.01024	11.30439	11.14175	10.43105	16.08107
Std. Dev.	0.470692	0.322294	1.987914	1.728212	1.616217	0.681381
Skewness	0.327963	-0.13372	-0.68184	-0.52843	-0.80264	-0.6223
Kurtosis	1.849667	2.383782	1.985168	1.746048	2.14607	2.710915
Jarque-Bera	1.607381	0.413646	2.648697	2.353161	2.892859	1.496539
Probability	0.447674	0.813163	0.265976	0.308331	0.235409	0.473185
Sum	405.3565	410.4746	332.874	302.3267	291.2574	388.7025

Sum Sq. Dev.	4.652576	2.181344	82.98786	59.73435	52.24316	9.749892

المصدر: اعداد الباحثين بالاستناد الى مخرجات برنامج Eviews

الاستنتاجات:

1. تبين من نتائج الانموذج أنَّ الاستثمار والصادرات هما المحركان الرئيسان لنمو الناتج المحلي الإجمالي في الأمد الطويل ويساهمان في التنمية بنسبة (1.86) للاستثمار و(1.02) للصادرات، في حين الدين العام يساهم بنسبة (0.43) في الأمد القصير وله تأثير سلبي في الأمد الطويل إذا لم يتم توجيهه نحو الاستثمارات الإنتاجية، في حين تظهر نفقات التعليم والرعاية الصحية تأثيرات سلبية طويلة الأمد وبنسبة (0.80-) للتعليم و(0.78-) للرعاية الصحية.
2. معالجة التفاوت في توزيع الدخل كون الطبقة الغنية تستحوذ على الثروة، وتتميز بانخفاض ميلها الحدي للاستهلاك عكس الطبقة الفقيرة التي يرتفع ميلها الحدي الاستهلاك.
3. العمل على تنويع مصادر الدخل وزيادة مساهمة القطاعات الأخرى في النشاط وتفعيل نشاط القطاع الخاص والقطاعات الإنتاجية كثيفة العمل لتقليل معدلات البطالة.
4. العمل على خصخصة المؤسسات والشركات وتفعيل دور القطاع الخاص وتقوية النظام المالي والمصرفي ووضع إطار ملائم للنشاط الاقتصادي بهدف تنمية القطاعات الاقتصادية.

التوصيات:

1. اعتماد استراتيجية ملائمة للاقتصاد العراقي، تعطي أهمية للاستثمارات في البنى التحتية.
2. مشاركة المستثمرين من قبل الحكومة في تأهيل نشاط المنشآت التي تحتاج إلى مبالغ كبيرة وخبرات وتقنيات عالية.
3. إنشاء صندوق سيادي للتنمية الاقتصادية يتم فيه وضع المدخرات وتنمية القطاعات المهمة التي لها دور في التنمية الاقتصادية، والتي يتم تحديدها من قبل لجان مختصة عبر الأمد القصير والمتوسط.

المصادر:

1. البدري، هيثم كريم (2006)، التحديات الاقتصادية التي تواجه الحكومة العراقية المقبلة، جريدة الصباح، بغداد.
2. البستاني، باسل (2009)، جدلية نهج التنمية البشرية المستدامة بين منافع التكوين ومواقع التمكين، مركز دراسات الوحدة العربية، الطبعة 1، بيروت.
3. توبين، علي (2004)، النمو الديمغرافي واثره على التنمية الاقتصادية، رسالة ماجستير في العلوم الاقتصادية، جامعة الجزائر.
4. الجبوري، مهدي سهر، حسين، خضير عباس (2020) تحليل الصدمات الاقتصادية للاقتصادات النامية، الطبعة الأولى، دار الأيام للنشر والتوزيع، عما الأردن.
5. الدوري، معتز (2005) هل يشهد قطاع السياحة في العراق انتعاشا حقيقيا، مجلة كلية الإدارة والاقتصاد، الجامعة المستنصرية، نشرة مال واعمال العدد 1.
6. الراوي، علي عبد محمد (2005)، اتجاهات ومهام السياسة الاقتصادية المناسبة للاقتصاد العراقي، بحث مقدم الى الندوة العلمية (الاقتصاد العراقي الواقع والطموح) جامعة بغداد، كلية الإدارة والاقتصاد، مجلة العلوم الإدارية والاقتصادية، العدد1.
7. الربيعي، فلاح خلف (2006)، مشكلة الادارة وأثرها على التنمية الاقتصادية في العراق، مجلة الحوار، العدد 2210، تونس.

8. سالم، علي عبد الهادي (2012)، نحو استراتيجية فعالة للتنمية الاقتصادية في العراق، مجلة جامعة الانبار للعلوم الاقتصادية والإدارية، مجلد 4، العدد9.
9. شندي، اديب قاسم (2009) واقع الاقتصاد العراق والاستثمار الأجنبي، مجلة الكوت للعلوم الاقتصادية والإدارية، مجلد (1) العدد (1).
10. شهاب، سعد عجيل، وعصمت، بهاء احمد (2010)، اثر التنمية الاقتصادية في توزيع الدخل، حالة دراسية عن العراق، مجلة جامعة الانبار للعلوم الاقتصادية والإدارية، كلية الإدارة والاقتصاد، المجلد 2، العدد3.
11. الصبيحي، علي نبع، مها، خالد شهاب (2024)، اثر العلاقة بين الادخار والنمو الاقتصادي في بعض البلدان النامية مع إشارة للعراق باستعمال أنموذج انحدار البيانات اللوحية للمدة (2004-2020)، مجلة اقتصاديات الاعمال للبحوث التطبيقية، جامعة الفلوجة، كلية الإدارة والاقتصاد، العدد6.
12. صندوق النقد الدولي (2016)، توقع تفاقم عجز ديون العراق، جريدة العالم، العدد 1460، بغداد.
13. طارق، الهزيل، ولجلط، إبراهيم (2020)، اثر الادخار المحلي على النمو الاقتصادي في الجزائر دراسة قياسية للمدة (1980-2017)، مجلة شعاع للدراسات الاقتصادية، المجلد 4، العدد 2.
14. العادلي، عادل مجيد عيدان (2010)، تنمية التخلف في بعض البلدان النامية في ظل العولمة الاقتصادية، تجارب لدول مختارة، أطروحة دكتوراه غير منشورة، كلية الإدارة والاقتصاد، جامعة بغداد.
15. عبداللطيف، همه قصي، وعمر، عدنان خماس (2017)، التنمية الاقتصادية في العراق بعد عام 2003 بين الواقع والطموح، مجلة جامعة النهرين، كلية اقتصاديات الاعمال، المجلد 5 ، العدد 9.
16. غنيم، احمد فاروق (2005)، الديموقراطية واقتصاد السوق، مركز المشروعات الدولية الخاصة الطبعة 1 ، واشنطن.
17. الفريجي، حيدر (2005)، الجوانب الاقتصادية في مشروع فيدرالية الجنوب، مجلة معا للأبحاث، العدد 13، مركز العراق للأبحاث.
18. القريشي، مدحت (2017)، التنمية الاقتصادية، نظريات وسياسات وموضوعات، دار وائل للنشر، الأردن.
19. قزاتي، أسماء (2013)، دور الاستثمار الأجنبي المباشر في التنمية الاقتصادية في الدول النامية حالة الجزائر، رسالة ماجستير، جامعة العربي بن مهيدي، ام البواقي، كلية العلوم الاقتصادية والعلوم التجارية وعلوم التيسير، الجزائر.
20. الكعبي، حليمة جبار عبد (2019)، جدلية الدور الاقتصادي للدولة واشكالية التنمية الاقتصادية في العراق، أطروحة دكتوراه، جامعة القادسية، كلية الإدارة والاقتصاد، قسم الاقتصاد.
21. المُتيَّم، محمود احمد، واماني، صلاح محمود (2020)، اثر الادخار على النمو الاقتصادي حالة اقتصاد نامي بالتطبيق على مصر، المجلة العلمية للدراسات والبحوث المالية والتجارية، كلية التجارة، جامعة دمياط. المجلد 1، العدد 1 .
22. الهيتي، نوزاد عبد الرحمن (2010)، التنمية المستدامة في دولة قطر الإنجازات والتحديات، الطبعة2 ، الدوحة.
23. Algahtani (2024), The Impact of Oil Price Changes on Economic Activity in the Kingdom of Saudi Arabia: An Econometric Study.

Journal of Business Economics for Applied Research, Vol. (7), No. (Conference): 247-269
Doi: https://dx.doi.org/10.37940/BEJAR.2025.7.1.16

ملحق (1) الارتباط الذاتي للمتغيرات

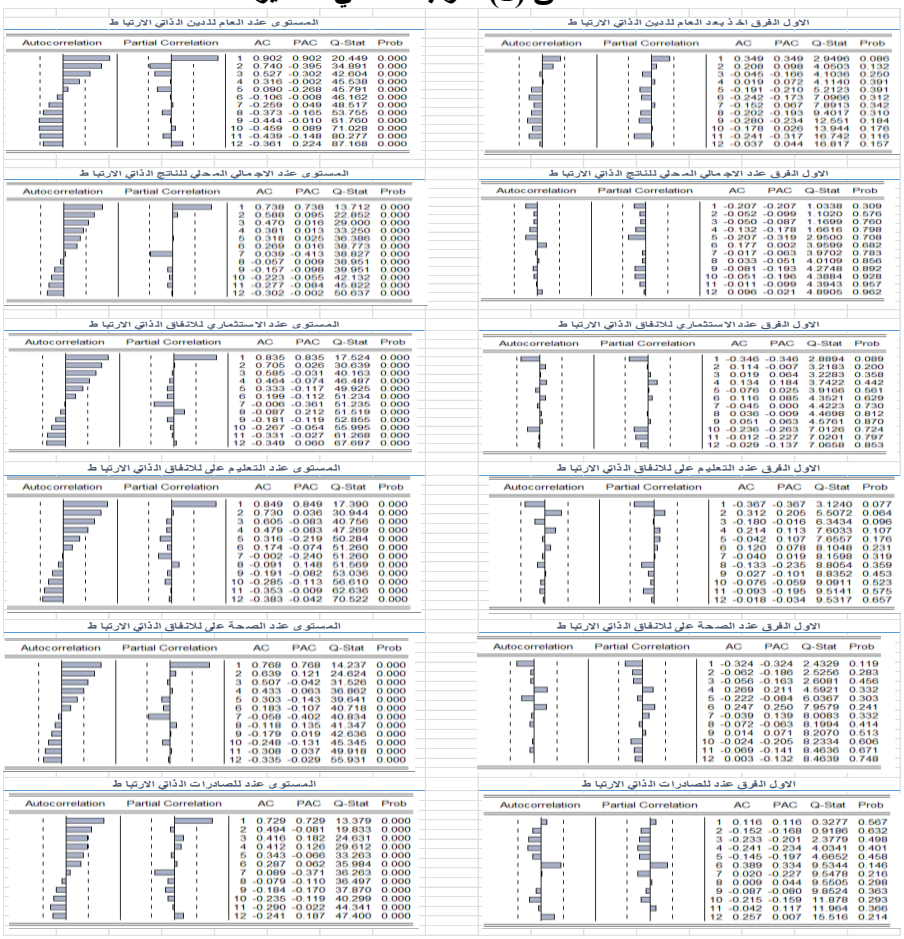

المصدر: اعداد الباحثين بالاستناد الى مخرجات برنامج Eviews

ملحق (2) اختبار استقرارية السلاسل الزمنية

Variable	***Unit Root test at Level p-values***					
	H_0: Series has a unit root					
	ADF Tests			PP Tests		
	None	Intercept	Intercept and trend	None	Intercept	Intercept and trend
dept	0.593	0.5030	0.5018	0.6057	0.6298	0.7206
ed	0.9967	0.2106	0.9860	0.9972	0.1727	0.8826
gdp	0.9531	0.4822	0.1880	0.9779	0.4822	0.1723
he	0.9399	0.2164	0.3247	0.9807	0.0588	0.3571
inv	0.9737	0.1516	0.9679	0.9709	0.1722	0.8107
x	0.9692	0.180	0.239	0.963	0.178	0.224
Variable	***Unit Root test at 1st Diff p-values***					
	H_0: Series has a unit root					
	ADF Tests			PP Tests		
	None	Intercept	Intercept and trend	None	Intercept	Intercept and trend
D(dept)	0.0077	0.0874	0.2661	0.0088	0.0982	0.2949
D(ed)	0.0429	0.0001	0.0001	0.0001	0.0001	0.0001
D(gdp)	0.000	0.0002	0.0624	0.0000	0.0000	0.0003
D(he)	0.000	0.0001	0.0134	0.0000	0.0000	0.0001

D(inv)	0.000	0.0001	0.0001		0.0000	0.0001	0.0000
D(x)	0.0013	0.011	0.040		0.0016	0.050	0.050

المصدر: اعداد الباحثين بالاستناد الى مخرجات برنامج Eviews

ملحق (3) اختبار Q-Statistic

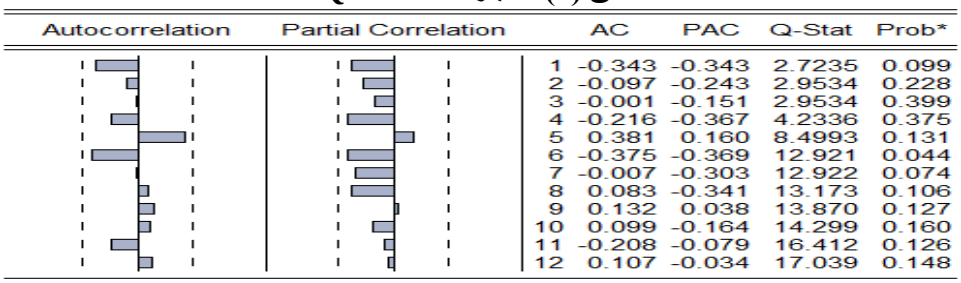

	Autocorrelation	Partial Correlation		AC	PAC	Q-Stat	Prob*
1				-0.343	-0.343	2.7235	0.099
2				-0.097	-0.243	2.9534	0.228
3				-0.001	-0.151	2.9534	0.399
4				-0.216	-0.367	4.2336	0.375
5				0.381	0.160	8.4993	0.131
6				-0.375	-0.369	12.921	0.044
7				-0.007	-0.303	12.922	0.074
8				0.083	-0.341	13.173	0.106
9				0.132	0.038	13.870	0.127
10				0.099	-0.164	14.299	0.160
11				-0.208	-0.079	16.412	0.126
12				0.107	-0.034	17.039	0.148

المصدر: اعداد الباحثين بالاستناد الى مخرجات برنامج Eviews

ملحق (4) اختبار الارتباط الذاتي للبواقي

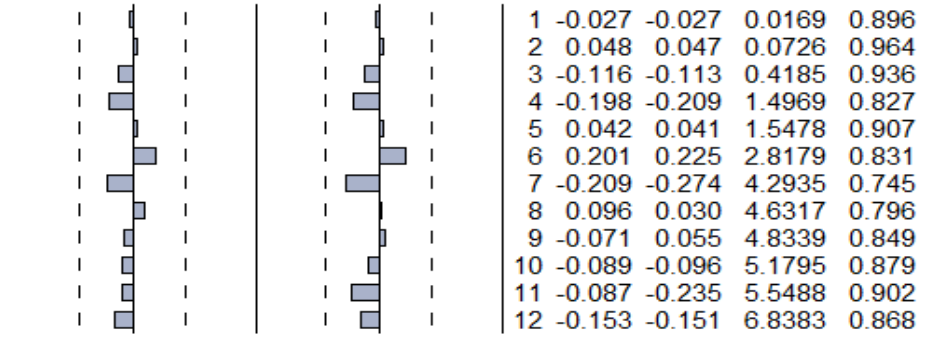

	Autocorrelation	Partial Correlation		AC	PAC	Q-Stat	Prob*
1				-0.027	-0.027	0.0169	0.896
2				0.048	0.047	0.0726	0.964
3				-0.116	-0.113	0.4185	0.936
4				-0.198	-0.209	1.4969	0.827
5				0.042	0.041	1.5478	0.907
6				0.201	0.225	2.8179	0.831
7				-0.209	-0.274	4.2935	0.745
8				0.096	0.030	4.6317	0.796
9				-0.071	0.055	4.8339	0.849
10				-0.089	-0.096	5.1795	0.879
11				-0.087	-0.235	5.5488	0.902
12				-0.153	-0.151	6.8383	0.868

المصدر: اعداد الباحثين بالاستناد الى مخرجات برنامج Eviews

ملحق (5) اختبار Breusch-Pagan-Godfrey Heteroskedasticity Test

Test Statistic	Value	p-value
F-statistic	0.4654	0.8806
Obs*R-squared	7.8040	0.7308
Scaled explained SS	1.6650	0.9994

المصدر: اعداد الباحثين بالاستناد الى مخرجات برنامج Eviews